

Distr.: General
24 July 2017
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البندان ٣ و ٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

القضية العالمية المتمثلة في الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان

التقرير الختامي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-12498(A)



* 1 7 1 2 4 9 8 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٣	الأسباب الرئيسية التي تجبر الأطفال والمراهقين أو تشجعهم على الهجرة بلا مرافق في مناطق محددة	ثانياً -
٧	وضع الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين في مناطق محددة	ثالثاً -
١٣	الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين في مناطق محددة	رابعاً -
١٥	الاعتبارات الجنسانية	خامساً -
١٧	التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الدول	سادساً -
١٩	دور المجتمع المدني	سابعاً -
٢٠	أفضل الممارسات	ثامناً -
٢٢	توصيات	تاسعاً -

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٢/٢٩، إلى اللجنة الاستشارية أن تضع دراسة قائمة على البحث بشأن القضية العالمية المتمثلة في الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان، تبيّن فيها المناطق والأسباب والحالات التي تثار فيها هذه المسألة على صعيد العالم والظروف التي تكون فيها حقوق الإنسان مهددة ومنتهكة، وتقدم فيها توصيات في سبيل حماية حقوق الإنسان لصالح أفراد هذه الفئة من السكان، وأن تقدّم هذه الدراسة إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢- وقدّمت اللجنة الاستشارية تقريراً مرحلياً إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين. وأنشأت اللجنة الاستشارية، في الدورة الخامسة عشرة، فريق صياغة لإعداد الدراسة. ويضم فريق الصياغة حالياً ماريو لويس كوريولانو، ولاورا - ماريا كراسيونيان، وهدي الصدة، وكارلا هانانيا دي فاريليا (مقررة)، وأويورا شينيدو أوكافور، وكثارينا باييل، وأناتونيا ريبس برادو (رئيسة)، وتشانغروك سوه. وتلقّى فريق الصياغة الدعم التقني من فاييو كانو غوميز ومؤسسة روني كاسين.

٣- وفي هذا التقرير، تسعى اللجنة الاستشارية إلى تقديم تحليل شامل لوضع الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين من منظور حقوق الإنسان، بهدف مساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. وتبيّن الحالات ومناطق العالم التي تثار فيها هذه القضية والأسباب التي دفعتهم إلى هذا الوضع والظروف التي تكون فيها حقوق الإنسان مهددة ومنتهكة، مع الإقرار بوجود ممارسات فضلى وتقديم توصيات في سبيل حماية ما للأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين من حقوق الإنسان.

٤- وتستند الدراسة إلى أداتين منهجيتين هما: البحث الوثائقي؛ واستبيان مخصص أرسل إلى الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

٥- وفي سياق إعداد الدراسة، وضع فريق الصياغة استبيانات بغية الحصول على آراء وإسهامات الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وورد في المجموع ٦١ رداً على الاستبيان، منها ١٤ رداً من الدول، و٣٦ من المنظمات غير الحكومية، و ١٠ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وورد رد واحد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

ثانياً - الأسباب الرئيسية التي تجبر الأطفال والمراهقين أو تشجعهم على الهجرة بلا مرافق في مناطق محددة

٦- في عام ٢٠١٥، كان ١٥ في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم بأسره تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً. وكانت نسبة المهاجرين الشباب أعلى بكثير في المناطق النامية (٢٢ في المائة) من نسبتهم في المناطق المتقدمة (أقل من ١٠ في المائة)^(١). وفي العام ذاته، كان الأطفال

(١) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٦)، *International Migration Report 2015: Highlights*, p. 9.

والمراهقون يشكّلون أكثر من نصف مجموع اللاجئين؛ وكان أكثر من ١٠٠.٠٠٠ طلب لجوء مقدم من أطفال غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم^(٢). ويوجد طفل واحد تقريباً مهاجر من كل ثلاثة أطفال ومراهقين يعيشون خارج بلد المولد؛ أما بالنسبة للبالغين، فإن هذه النسبة المسجلة في إطار ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي أقل من شخص واحد عن كل ٢٠ شخصاً^(٣). والأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين فئة ضعيفة للغاية بسبب وضعهم المزدوج كأطفال قُصّر، حيث يحتاجون إلى حماية خاصة، وكمهاجرين، حيث يتعرضون لجميع أصناف الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الأساسية.

٧- والمقصود بالطفل، في سياق اتفاقية حقوق الطفل، كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ما لم يكن سن الرشد محددًا بأقل من ذلك في القانون المنطبق عليه. وتعريف الطفل على هذا النحو هو نفسه في السياقين الإقليمي والوطني. ففي منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا وأوروبا والبلدان الأمريكية، يُعرّف الطفل على أنه إنسان دون ١٨ عاماً من العمر. فكلمة "طفل" مستعملة بالتالي في جميع أجزاء هذا التقرير على أنها تشمل الأطفال والمراهقين الذين لم يبلغوا هذه السن. والأطفال الذين بدأوا رحلة الهجرة وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالهجرة يتعين اعتبارهم أطفالاً أولاً وقبل كل شيء، ويتعين مراعاة مصالحهم الفضلى في المقام الأول في جميع الإجراءات التي تخصهم.

٨- ووفقاً للجنة حقوق الطفل ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فإن الأطفال غير المصحوبين هم الأطفال المنفصلون عن كلا الأبوين وعن أقربائهم الآخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم إنسان بالغ يكون، بحكم القانون أو العرف، مسؤولاً عن القيام بذلك. وتشمل الدراسة الأطفال غير المصحوبين الذين يجدون أنفسهم خارج بلدان جنسياتهم، أو، إن كانوا عديمي الجنسية، خارج بلدان إقامتهم المعتادة.

٩- وهناك فئات شتى من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين:

(أ) الأطفال المنفصلون عن أسرهم أو عن القائمين على رعايتهم أثناء التنقل؛

(ب) الأطفال الذين بدأوا رحلتهم غير مصحوبين ومنفصلين لكنهم أصبحوا فيما بعد مسافرين مع مجموعة من الناس؛

(ج) الأطفال الذين أوقفوا رحلتهم في طريق الهجرة بسبب الافتقار إلى الموارد؛ وفي سياق أزمة الهجرة الأوروبية، فإن الأطفال من هذه الفئة غالباً ما نجدهم في حواضر اليونان وإيطاليا.

١٠- وثمة عادة فروق كبيرة في الدوافع بين الأطفال المهاجرين الذين يطلبون اللجوء وأولئك الذين لا يطلبون اللجوء. فالأطفال الذين يطلبون اللجوء عادة ما يفرون من بلدانهم خوفاً من الاضطهاد أو بسبب العنف المعمم؛ وعندما يكون الخوف على نطاق واسع؛ وعند الإحساس العميق بانعدام الأمن والإفلات من العقاب^(٤). والأطفال الذين لا يدخلون في نطاق تعريف

(٢) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٣) اليونيسيف، *Uprooted: the Growing Crisis for Refugee and Migrant Children* (New York, 2016), p. 6.

(٤) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

طالب اللجوء عادة ما يكون تنقلهم بدافع الرغبة في إيجاد مكان يمكن أن تلبى فيه حقوقهم الأساسية، بما فيها الحماية الخاصة. فطالبو اللجوء مشمولون بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، في حين أن الأطفال المهاجرين مشمولون بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. على أن الأطفال المهاجرين والأطفال طالبي اللجوء يكونون، أثناء العبور والاستقبال وفي بلدان المقصد، عرضة لنفس المخاطر ولنفس انتهاكات حقوق الإنسان. ويتمتع الأطفال المهاجرون واللاجئون بنفس حقوق الإنسان العالمية، مثلما نص على ذلك إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين^(٥).

١١- وتبيّن المعلومات الواردة من الدول أن ثمة أسباباً متعددة لهجرة الأطفال، لكنهم يشتركون جميعاً في عامل واحد. فعلى رأس دوافع الهجرة، ثمة الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي يتعرّض لها الأطفال في بلدانهم الأصلية: نقص الحماية من شتى مظاهر العنف، والفقير، وانعدام الفرص، وعدم إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وسوء المعاملة في البيت، وشتى أصناف التهديد والتخويف، وانعدام الأمن.

١٢- والأطفال المهمشون يجدون أنفسهم عالقين في حلقة مفرغة من الإقصاء والوصم والعنف، إذ يبدأ الغير في النظر إليهم على أنهم مجرمين هم أيضاً، ويخشاهم أفراد مجتمعاتهم المحلية، وفي بعض الأحيان تجرّمهم السلطات^(٦). ففي دراسة استقصائية أجرتها اليونيسيف في عام ٢٠١٧ بشأن النساء والأطفال المهاجرين في ليبيا، قال ثلاثة أرباع الأطفال المهاجرين الذين استُجوبوا إنهم تعرضوا للعنف والتحرش والاعتداء على أيدي البالغين^(٧).

١٣- ففي حالة المهاجرين من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، فإن المستوى التعليمي غير كاف لكسر حلقة انتقال الفقر بين الأجيال، والذي يشكل عاملاً أساسياً في هجرة الأطفال^(٨). والمهاجرون الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل يغلب عليهم عنصر الشباب أكثر مما هو الحال في البلدان عالية الدخل^(٩). وفي أمريكا الوسطى، ثمة أعداد متزايدة من الشباب الذين يجدون أنفسهم مرغمين على الهجرة بسبب التهديدات والعنف.

١٤- وفي كولومبيا، ثمة العديد من التقارير التي تتحدث عن مراهقين غادروا مناطقهم الأصلية بسبب العنف ولم يطلبوا الحصول على وضع اللاجئ قط. وقد بدأت هذه الظاهرة تظهر في بعض الحالات المعزولة في الجمهورية الدومينيكية، حيث يهاجر المراهقون بسبب العنف ولأسباب اقتصادية. وفي حالة الأطفال في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وفي إكوادور، فإن الدافع الرئيسي للهجرة اقتصادي. وأفيد أيضاً عن حالات لأطفال هاجروا نتيجة كوارث طبيعية، وبالأخص في حالة هايتي.

(٥) ينص الإعلان (A/RES/71/1، الفقرة ٦) على أنه، رغم أن الإطار القانوني لمعاملة اللاجئين منفصل عن ذلك الذي يحكم معاملة المهاجرين، فإن لكلتا الفئتين نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية. كما تواجه الفئتان الكثير من التحديات المشتركة ولدى كليهما نقاط ضعف ماثلة، من بينهم تلك التي تكون في سياق حركات النزوح الكبرى.

(٦) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٧) اليونيسيف، "Migrants in Libya: insights into the experience of women and children in transit" (مشروع ورقة موجزة) (نيويورك، شباط/فبراير ٢٠١٧)، الصفحة ٤.

(٨) المصدر: Directorate of Human Rights Research, Office of the Human Rights Advocate، غواتيمالا.

(٩) اليونيسيف، *Uprooted*، الصفحة ٦.

١٥- وذكرت عدة بلدان أن الأطفال تحدثوا عن الهجرة غير النظامية على أنها "خطر ضروري" لأنهم يشعرون أن عليهم المغادرة ويأملون في تحسين وضعهم بالقيام بذلك. وتبين دراسات عن تقييم التصورات أن الأطفال ينظرون إلى السلطات على أنها عائق أمام الوصول إلى وجهتهم؛ وفي حالات قليلة جداً تكون السلطات في نظرهم مقترنة بواجب حماية حقوق الأطفال^(١٠).

١٦- ووفقاً لمقابلات أجرتها إدارة الرعاية الاجتماعية ومكتب النائب العام في غواتيمالا مع ١٠ ١٦٦ طفلاً مهاجراً غير مصحوب في عام ٢٠١٥، سافر ٦٧ في المائة منهم بحثاً عن العمل و٢٣ في المائة للمّ شمل الأسرة؛ وكان ٢ في المائة يبحثون عن فرص أفضل، و٠,٤ في المائة لم يقدموا أي سبب لسفرهم. وذكر ٠,١ في المائة منهم فقط أن سبب سفرهم هو تعرضهم لعنف مباشر.

١٧- وفي السلفادور، قدّم مركز رعاية العائدين الرعاية لـ ١١٤ ٤ طفلاً مهاجراً في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥، كان ٤٥ في المائة منهم غير مصحوبين. وعند سؤالهم عن أسباب هجرتهم، رد ٣٦,١ في المائة من الأطفال أنهم كانوا يرغبون في الالتحاق بأسرهم، وذكر ٣١,٧ في المائة أنهم يبحثون عن ظروف معيشية أفضل، بينما اعتبر ٢٧,٥ في المائة أن التهديدات كانت الدافع للهجرة. وقد أصبح العنف عاملاً للهجرة في أمريكا الوسطى بصورة متزايدة^(١١). ففي هندوراس، أُفيد أن الآباء يرسلون أبناءهم إلى الخارج لتفادي تجنيدهم من أفراد عصابات^(١٢).

١٨- وهناك قصور من حيث التزام معايير صارمة تحكم الأهلية للاستفادة من القنوات العادية للمّ شمل الأسرة. ففي أوروبا، هناك عادة شرط الحد الأدنى لدخل البالغ الذي يرغب في التكفل بأبنائه في إطار لمّ شمل الأسرة، وهو شرط يستبعد العمال المهاجرين منخفضي الدخل وينطوي أحياناً على أثر تمييزي بالغ على النساء المهاجرات. وبالرغم من تشريع الاتحاد الأوروبي المتعلق بلمّ شمل الأسر، لا تزال بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تفرض قيوداً من حيث السن وأفراد الأسرة القادرين على كفالة الأطفال. وفضلاً عن ذلك، لا يستطيع بعض العمال المهاجرين طلب لمّ شمل الأسرة رسمياً لأنهم ليسوا في وضع قانوني من حيث الإقامة في البلد الذي يقصده الطفل^(١٣).

١٩- وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ٢,٢ مليون شخص، منهم ١,٥ مليون شخص طفل، سُردوا داخلياً نتيجة النزاع في شمال شرق نيجيريا، منهم ٤٠٠ ٠٠٠ نيجيري لاجئ ومشرد داخلياً في المناطق المجاورة في تشاد وشمال الكاميرون ومنطقة الضفة بالنيجر. وفي زمبابوي، التي شهدت زيادة كبيرة في هجرة الأطفال في السنوات الأخيرة، فإن الأسباب الرئيسية للهجرة التي تساق هي: إيذاء الأطفال جنسياً من قبل الذين يقومون برعايتهم، وضغوط الاقربان، ووفاء مقدم الرعاية (عادة من فيروس نقص المناعة البشري والمضاعفات المرتبطة بالأيدز)، وانحيار هياكل الأسرة التقليدية، والميزانيات العامة التي لا تضع حقوق الأطفال ضمن أولوياتها، وتدهور معايير التعليم، ومعدلات التسرب المدرسي العالية، والفقير^(١٤).

(١٠) المصدر: منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، نيكاراغوا.

(١١) المصدر: مركز رعاية العائدين، السلفادور.

(١٢) المصدر: Office of the National Commissioner for Human Rights, Honduras.

(١٣) المصدر: Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants.

(١٤) معلومات مقدمة من منظمة أرض الإنسان، زمبابوي.

٢٠- وفي حالة السنغال، عندما يوافق الأطفال على الحديث عن الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، فهم يذكرون بصورة أساسية الأسباب الاقتصادية. فأباؤهم يعهدون بهم إلى أشخاص يعدونهم بإيجاد العمل لهم في مناطق مجاورة أو في بلدان أفريقية أخرى. بيد أن معظمهم يتعرض لأسوأ أشكال عمل الأطفال^(١٥).

٢١- وفي غرب ووسط أفريقيا تتأثر هجرة الأشخاص بقوة بالنمو السريع في عدد سكان المنطقة. وتسبب الصراعات الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ونيجيريا في أعداد هائلة من السكان المشردين، منهم نسبة كبيرة من الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الطلب الكبير على اليد العاملة الرخيصة والمنتجة، فإن القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي هما المجالين اللذين توجد فيهما أعلى نسبة من الأطفال العاملين في ظروف استغلالية.

٢٢- وفي بنغلاديش، كما في بلدان آسيوية أخرى، ثمة تقليد للهجرة للعمل تزامناً مع الانتقال من سن الطفولة إلى سن الرشد. فالأطفال يُجْرَضون على الهجرة باعتبار ذلك قاعدة مرعية في الانتقال إلى سن الرشد، وكثيراً ما ترغمهم أسرهم على المغادرة والهجرة من أجل كسب المال للأسرة. وتساهم القواعد والتقاليد الثقافية في وقوع الأطفال في براثن الفقر وهو ما يزيد بدوره من وقوعهم عرضة للإيذاء والاستغلال^(١٦).

ثالثاً- وضع الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين في مناطق محددة

٢٣- الأطفال المهاجرون غير المصحوبين المنفصلين عن أسرهم هم أكثر الفئات ضعفاً من بين جميع المهاجرين؛ ويشكل نقص المعلومات عن حالتهم إحدى أكبر العقبات التي تواجهها المؤسسات والدول بما يحول دون حماية حقوقهم حماية فعالة.

٢٤- والخطوة الأولى التي يتعيّن على الدولة المضيفة اتخاذها في سياق رعاية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين هي تحديد سن المهاجر. والقُصَّر هم الوحيدون الذين يمكنهم الاستفادة من الحماية الخاصة التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي للدولة المضيفة ألا تسعى إلى تحديد سن الشاب المهاجر عن طريق أساليب الفحص الطبي والاستجواب إلا أن يكون الشخص المهاجر بلا وثائق هوية لإثبات سنّه^(١٧). وفي الواقع، يلجأ عدد من السلطات الوطنية إلى الاختبار الطبي علاوة على الاستجواب لتحديد سن المهاجر. ومتى تحدد سنّ الرشد، يكون من حق كل طفل غير مصحوب ومنفصل الحق في الحصول على المساعدة من وصي، وفي استضافته في مركز استقبال، وفي الحصول على مساعدة قانونية إن طلب اللجوء. والتأخر كثيراً في تعيين وصي قانوني يشكّل عقبة كبرى أمام استفادة الطفل من آليات الحماية ولمّ شمل الأسرة^(١٨).

٢٥- وفي العديد من البلدان، تميّز نظم حماية الطفل بين الأطفال على أساس السن، تاركَةً الأطفال الأكبر سناً لرعاية سلطات الهجرة، التي قد تكون أقل أهلية وتجهيزاً لمنع جميع أشكال

(١٥) المصدر: منظمة كاريتاس، السنغال.

(١٦) المصدر: كاريتاس، بنغلاديش.

(١٧) A/HRC/15/29.

(١٨) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

العنف ضد الأطفال وتقديم الدعم المناسب للأطفال الذين عانوا من العنف والاستغلال لتمكينهم من التعافي والاندماج على الوجه الأكمل^(١٩).

٢٦- لقد فشلت سياسات الهجرة القائمة على الاحتجاز والإبعاد في ردع الهجرة غير النظامية. وعادة ما ينتقل المهاجرون العابرون عبر مناطق أقل حراسة وأكثر خطراً. وتزايد أعداد الأسر التي تتصل بمهربين أملاً في أن تتمكن الأسرة بكاملها من المغادرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انفصال الأطفال عن أسرهم، مما يترك الأطفال في معظم الحالات دون أي حماية.

٢٧- وعندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، قد يفتقر الأطفال المهاجرون للوثائق المناسبة أو لا يتكلمون اللغة المحلية. وفي الغالب، فهم ببساطة خائفون من الإبلاغ عن حادث وقع لهم أو التحدث عن صدمة تعرضوا لها. ويجمعون عن طلب المساعدة، بما في ذلك المساعدة الطبية، خوفاً من أن يترتب على ذلك أثر سلبي على القرارات التي ينتظر اتخاذها بشأن وضعهم أو خوفاً من الاحتجاز أو الترحيل^(٢٠).

٢٨- ورغم التدابير التي اتخذتها دول أمريكا الوسطى على إثر موجة تدفقات كبرى لأطفال مهاجرين من أمريكا الوسطى إلى أمريكا الشمالية في عام ٢٠١٤، لا تزال هذه الظاهرة في ازدياد. ففي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، زاد عدد الأطفال الذين هاجروا دون مرافق أو مع أسرهم، مثلما زاد عدد حالات الإبعاد. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن البلدان الثلاثة التي أعيد إليها أكبر عدد من الأطفال هي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ويلاحظ أكثر فأكثر أن الأطفال المهاجرين أصغر سناً، وأنهم يسافرون في معظم الحالات لوحدهم، وأن الأخطار المحدقة بهم قد زادت.

٢٩- وكثيراً ما تكون إجراءات تحديد السن، في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، تدابير غير موثوقة وتنطوي على تدخل لا يليق، وكثيراً ما يتعرض الأطفال غير المصحوبين لنفس الانتهاكات التي يتعرض لها البالغون الذين لا يملكون وثائق ثبوتية. ويمكن أن يتعرض الأطفال غير المصحوبين، في حال توقيفهم، وبالأخص إن لم يُعترف بهم كأطفال، للاحتجاز^(٢١) والإبعاد والعنف^(٢٢). وتتعامل السلطات مع عمليات الدخول إلى البلد بصورة غير قانونية على أنها أنشطة إجرامية وليس على أنها مجرد انتهاك للوائح الإدارية. وفي الواقع، تجري عمليات تحديد السن عادة بصورة روتينية، دون احترام كرامة الطفل ولا حقوقه، وفي ذلك مخالفة للمبدأ القائل بأن اللجوء إلى هذه الخطوة لا يكون إلا في الملاذ الأخير^(٢٣).

٣٠- وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل اللجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي^(٢٤). وبعضهم لم يبلغ الوجهة التي يقصدها. وفي العام نفسه، يعتقد أن

(١٩) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢٠) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢١) تنص المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل على عدم جواز احتجاز الأطفال المهاجرين.

(٢٢) المصدر: منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين.

(٢٣) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢٤) المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

نحو ٧٠٠ طفل ماتوا أثناء الإبحار عبر البحر الأبيض المتوسط^(٢٥). ويصل يومياً نحو ٧٠٠ طفل إلى أوروبا، وأكثرهم يكون منهكاً وفي حالة من البؤس وبعضهم في حاجة إلى مساعدة طبية^(٢٦). وفي جمهورية مقدونية اليوغسلافية سابقاً، تضاعف عدد الأطفال غير المصحوبين ست مرات، من ٩٣٢ طفلاً في آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٦٧٦ ٥ طفلاً في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته. وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ٣٠٠٠ طفل مهاجر غير مصحوب اللجوء في السويد وحدها^(٢٧)، وكان من المتوقع أن يطلب أكثر من ٣٠٠٠٠ طفل اللجوء في ألمانيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٣١- وتعدّ معظم بلدان أوروبا المتوسطية بلدانَ عبورٍ ومقصدٍ لتدفقات المهاجرين. ففي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال، وصل ٢٤٣ ١٤ طفلاً غير مصحوب في المجموع إلى إيطاليا، توارى منهم عن الأنظار ٣٧٠٧ أطفال بعد وصولهم، واستضيف ١٠٥٣٦ طفلاً في مراكز أقامتها سلطات محلية بلدية مكلفة بتقديم خدمات الاستقبال لهم. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، دخل إيطاليا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٥، ٤٥٩ ٥ طفلاً مهاجراً غير مصحوب في المجموع، قديم ٢٧ في المائة (٤٦٧ ١) منهم من غرب أفريقيا (السنغال غامبيا ومالي ونيجيريا). ومن مجموع الواصلين إلى إيطاليا في عام ٢٠١٦ عبر مسار وسط البحر المتوسط البالغ عددهم ٤٣٦ ١٨١ مهاجراً، كان ٢٢٣ ٢٨، أي نحو ٢٦ في المائة، أطفالاً. وكان تسعة من كل عشرة أطفال عبروا المتوسط في عام ٢٠١٦ غير مصحوبين^(٢٨).

٣٢- وفي بعض البلدان الأوروبية، فُقدت أعداد كبيرة من الأطفال من مراكز الاستقبال أو اختفوا من المرافق التي تعنى بحماية الأطفال أو من سلطات الهجرة؛ ولا يقلّ الذين اختفوا من مراكز الاستقبال عن ٨٠ في المائة. وفي مخيم في شمال مدينة كاليه الفرنسية، والذي جرى تفكيكه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فُقد طفل واحد من كل ثلاثة أطفال مهاجرين أحصتهم جمعية خيرية للاجئين^(٢٩).

٣٣- وفي عام ٢٠١٥، سُجّلت وفاة ٣٧٨٤ مهاجراً في المجموع غرقاً في البحر المتوسط، منهم ٣٥ في المائة لم يُعلم مصدرهم، و٣٣ من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، و٩,٥ في المائة من القرن الأفريقي^(٣٠). وفي حين أن مجموع معدلات الهجرة منخفض، فإن نسبة الأطفال من المهاجرين الأفارقة هي الأكبر مقارنة بجميع المناطق. فواحد من كل ثلاثة مهاجرين أفارقة تقريباً طفل، وهي نسبة تزيد على المعدل العالمي بأكثر من الضعف^(٣١).

(٢٥) اليونيسيف، "Protecting Children on the Move: Briefing Paper"، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٧) المصدر: إدارة الهجرة السويدية.

(٢٨) اليونيسيف، "A Deadly Journey for Children: The Central Mediterranean Migration Route"، (جنيف، شباط/فبراير ٢٠١٧)، الصفحة ٢.

(٢٩) Zoe Tabary، "One in three child migrants missing after Calais Jungle closure: charity"، 23 November 2016 متاح على الموقع <http://www.reuters.com/article/us-europe-migrants-children-idUSKBN13J01Z>.

(٣٠) المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، "Missing migrants: tracking deaths along migratory routes — Mediterranean"، متاح على الموقع <https://missingmigrants.iom.int/mediterranean> (جرى الاطلاع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧).

(٣١) اليونيسيف، "Uprooted: the Growing Crisis for Refugee and Migrant Children"، (نيويورك، ٢٠١٦)، الصفحة ٨.

٣٤- والمكسيك، الواقعة في مركز أكبر تدفق للمهاجرين في أمريكا اللاتينية، هي بلد المنشأ والعبور والمقصد وعودة المهاجرين. والبلدان الأمريكية تأوي ٦,٣ مليون طفل مهاجر، أي خمس المجموع العالمي^(٣٢). والمهاجرون هم مكسيكيو الأصل يحاولون دخول الولايات المتحدة الأمريكية أو أطفال من جنسيات أخرى يدخلون المكسيك بوصفها بلد المقصد أو العبور في طريقهم إلى الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، زادت حركة وصول الأطفال إلى المكسيك بصورة غير قانونية زيادة هائلة؛ وهم قادمون أساساً من بلدان أمريكا الوسطى^(٣٣). ووفقاً لفرع اليونيسيف في المكسيك، فإن عدد الأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين أحصتهم سلطات الهجرة المكسيكية صار مضروباً في ٣,٣ في الفترة ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥.

٣٥- وفي الولايات المتحدة، يتولى موظفو إدارة الجمارك وحماية الحدود وعناصر دوريات الحدود تحديد الأفراد الذين يعتبرونهم أطفالاً غير مصحوبين. وبعد تناول الحالة الإدارية، يعمد هؤلاء إما إلى نقل الطفل إلى إحدى المؤسسات التي تتكفل برعايته وإما إلى ترتيب عودته الطوعية، إذا سمحت بذلك الظروف المحددة المنصوص عليها في القانون. فالأطفال المهاجرون لا ينبغي احتجازهم لدى إدارة الجمارك وحماية الحدود لأكثر من ٧٢ ساعة في انتظار تحديد أماكن إقامتهم. ومع ذلك، فإن دوريات الحدود تحتجز هؤلاء الأطفال لفترات طويلة في مواقع مؤقتة وفي ظروف تؤثر في نموهم وصحتهم العاطفية^(٣٤).

٣٦- وفي عام ٢٠١٥، انخفض عدد حالات اعتقال المهاجرين في الولايات المتحدة، لكن عدد حالات الاعتقال في المكسيك والترحيل منها إلى أمريكا الوسطى زاد زيادة هائلة. ويُعزى ذلك إلى حد ما إلى الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على المكسيك^(٣٥). وعلى الرغم من الانخفاض المسجل في عدد الاعتقالات في الولايات المتحدة، فإن حالات الإعادة إلى الوطن لا تزال شائعة. وفي عام ٢٠١٤، أعادت الولايات المتحدة ٣٥٢ ١٤ طفلاً مكسيكياً إلى وطنهم. ووصل عدد هؤلاء عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٦ ٧٧٢ طفلاً^(٣٦).

٣٧- وفي المكسيك، وتحتجز سلطات الهجرة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين القادمين من أمريكا الوسطى ويكتشفون في نقاط الدخول أو عند استجوابهم من قبل مصالح الهجرة في نقاط تفتيش متنقلة في السكك الحديدية والطرق^(٣٧). ووفقاً لقانون الهجرة، ينبغي للمعهد الوطني للهجرة نقل الأطفال وإيوائهم في مرافق النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة. بيد أنه وخلافاً لما هو منصوص عليه في تعديل المادة ٢٩ من قانون الهجرة، فإن الأطفال يُحتجزون لفترات طويلة وغير

(٣٢) المصدر نفسه، الصفحة ٩.

(٣٣) وفقاً لإحصائيات النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، فإن معظم الأطفال الذين هم في رحلة العبور أو في وضع مهاجرين غير نظاميين في المكسيك هم مراهقون ذكور تلقوا تعليماً أساسياً.

(٣٤) معلومات مقدمة من رابطة المستشارين والمقيمين الدوليين - Association of International Consultants and Advisers.

(٣٥) المصدر: المنظمة الدولية للرؤية العالمية، أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

(٣٦) المصدر: وزارة الداخلية المكسيكية.

(٣٧) المكسيك ليست البلد الوحيد الذي يحتجز الأطفال المهاجرين. ونظراً لعدم وجود إحصائيات، فمن الصعب معرفة عدد الأطفال المحتجزين؛ لكن يُقدَّر أن أكثر من ١٠٠ بلد يحتجز الأطفال لأسباب متعلقة بالهجرة. انظر <http://endchilddetention.org/the-issue/>.

معروفة بعد أن تقبض عليهم سلطات الهجرة^(٣٨). وقد خلصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك إلى أن ١١ في المائة فقط من مراكز احتجاز المهاجرين، من مجموع ٣٥ مركزاً يحتجز فيه المهاجرون، تحتوي على مرافق للعائلات، وأن ٥٠ في المائة منها يفتقر إلى أماكن مخصصة لإيواء الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الهجرة في المكسيك تركز على احتجاز وإعادة المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، أُعيد ١٤ ٨٦٤ طفلاً مهاجراً غير مصحوب إلى بلده الأصلي^(٣٩).

٣٨- وتكشف مصادر أخرى أن أكثر من ٨٥ في المائة من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين القادمين من أمريكا الوسطى ويدخلون المكسيك ينتهي بهم المطاف إلى ترحيلهم. ولا تتقيد المكسيك بتطبيق الإصلاحات التي أدرجت في عام ٢٠١١ في قانون الهجرة، بما فيها مطلب مراعاة مصالح الطفل الفضلى قبل إعادة المهاجرين إلى أوطانهم^(٤٠).

٣٩- ويشكّل العدد الضخم من الأطفال العائدين وعدم التحضير لإعادة إدماجهم معضلة حقيقية في أمريكا الوسطى. ومن ذلك على سبيل المثال، أفادت السلفادور أن مجموع الأطفال المهاجرين العائدين من المكسيك في عام ٢٠١٥ بلغ ٢٠١٥ ٤٥٤ ٧ طفلاً، أي بزيادة قدرها ٩٤٤ ٤ طفلاً مقارنة بعام ٢٠١٤. أما في حالة غواتيمالا، فبلغ مجموع عدد القصر العائدين في نفس السنة ٩ ٦١٣ قاصر، دون تحديد البلد الذي عادوا منه^(٤١).

٤٠- لقد شاركت بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية في دورات تدريبية وحلقات عمل خاصة بشأن الطفولة والهجرة وحقوق الإنسان. ولا تملك معظم مكاتب الهجرة موظفين معيّنين حصراً للعمل مع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين. ولا توجد في المنطقة تقريباً أية سلطة أو مؤسسة تُعنى تحديداً بهذا الموضوع. وعلى الرغم من التطور الجيد الذي شهدته الأطر القانونية لحماية المهاجرين والأطفال على حد سواء، لا توجد قوانين متعلقة بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين باعتبارها فئة محددة. ولا تمتلك بعض البلدان، كنيكاراغوا، سياسة للهجرة على الإطلاق، وهو ما يعني أن الاستجابات تميل لأن تكون مرتجلة وقصيرة الأجل وغير منسقة^(٤٢).

٤١- وفي باراغواي، ثمة ظاهرة تعرف باسم "criadazgo" (عمل الأطفال في المنازل بلا أجر)، حيث ينتقل الأطفال المهاجرون، صغار السن في الغالب، من المناطق الريفية إلى المدن للعمل بإشراف مقاولين تحت غطاء تقديم الحماية. ويُوجّه هؤلاء الأطفال إلى الأعمال المنزلية دون الحصول على أي مقابل مالي، لكنهم يستفيدون من المأوى والمأكل والملبس والتعليم. ووفقاً لنتائج المسح الدائم لظروف عيش الأسر، فإن التقديرات تشير إلى أن ٩٩٣ ٤٦ من الأطفال، أي ٢,٥ في المائة من جميع الأطفال في هذا البلد، يعيشون في هذه الحالة^(٤٣).

(٣٨) المصدر: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، المكسيك.

(٣٩) المكسيك، وزارة الداخلية.

(٤٠) المصدر: مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان (Centro de Derechos Humanos Fray Matías).

(٤١) المصدر: وزارة الشؤون الخارجية في كل من السلفادور وغواتيمالا.

(٤٢) معلومات قدمتها منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، نيكاراغوا.

(٤٣) المصدر: منظمة "Grupo Luna Nueva"، كما جاء في ردود منظمة End Child Prostitution in Asian Tourism، فرع باراغواي على استبيان اللجنة الاستشارية بشأن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان.

٤٢- وفي آسيا، تجيز قوانين العمل في بعض البلدان، مثل الهند ونيبال، استغلال الأطفال العاملين وذلك بتحديد سن البلوغ عند سن ١٤ عاماً. وأفادت مؤسسة كاريتاس بنغلاديش بأن مشغلي الأطفال نادراً ما يعتبرون التعويض الذي يدفعونه للأطفال العاملين أو لأسرهم على أنه أداء لمستحقات الأطفال، كما أنهم لا ينظرون إلى الأطفال على أنهم أصحاب حقوق من حقهم المطالبة بحقوقهم في المعاملة والتعويض العادلين.

٤٣- وفي الهند، التي تضم أكبر عدد من الأطفال في العالم، تزايد هجرة الأطفال داخل الولايات وعبر الحدود القائمة بينها. وتشكل المسألة الجنسية عادة قضية في تدفقات المهاجرين وفي انتهاكات حقوق الإنسان؛ والسبب الرئيسي للهجرة في الهند هو التمييز القائم على نوع الجنس ومكانة المرأة المتدنية في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى زواج الأطفال، وانخفاض نسبة النساء إلى الرجال والمطالبة بتقسيم العمل وفقاً للأدوار التقليدية للجنسين. وتستخدم الفتيات المهاجرات على نحو متزايد كمقدمات للخدمات، لتلبية الطلب على طائفة واسعة من الخدمات الشخصية في صناعة الترفيه والجنس، وفي العمل المنزلي، وفي سوق الزواج^(٤٤).

٤٤- وفي جنوب أفريقيا، يصعب تحديد عدد المهاجرين غير النظاميين؛ لكن التقديرات تشير إلى أن أعدادهم تتراوح ما بين ٢,٥ مليون و٧ ملايين مهاجر. ويُرحّل كل أسبوع نحو ٢٠٠٠ مهاجر غير نظامي، معظمهم من زمبابوي وموزامبيق؛ ويشكل الأطفال نحو ٢٠ في المائة منهم^(٤٥).

٤٥- ووفقاً لتقرير تحليل اليونيسيف الإقليمي لعام ٢٠١٤ لأفريقيا الشرقية والجنوبية - UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Analysis Report 2014، فقد أدت الأزمة في جنوب السودان إلى تحريك ما يقرب من نصف مليون شخص. ومن هؤلاء أكثر من ٧٠ في المائة أطفال يبحثون عن اللجوء في البلدان المجاورة مثل إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا. ويقدر عدد الأطفال غير المصحوبين بـ ٣٥٠٠٠ طفل.

٤٦- والأطفال الذين يعبرون زمبابوي يفتقرون إلى العديد من الخدمات الاجتماعية. فبمجرد مغادرة الأطفال البيئة الأسرية، غالباً ما يتركون لمصيرهم وقد يتعرضون لظروف عيش قاسية. على أن ظروف الاستقبال تحسّنت في السنوات الأخيرة، مع إنشاء حكومة زمبابوي والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف مراكز استقبال للأطفال. وتوفر هذه المراكز الخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال وتتيح إمكانية لم شمل الأسر.

٤٧- وفي السنغال، تشهد ظاهرة طلبة المدارس القرآنية نمواً متزايداً. ويُؤخذ هؤلاء الأطفال من قبل المرابطين (معلمو القرآن) إلى المدن بدعوى تعلّم القرآن. لكن هؤلاء المعلمين، في الواقع، يستغلون الأطفال ويجبرونهم على جلب المال. وتبيّن الدراسات أن ١٥٠٠٠ طفل بلا أسرة موجودين في دكاكرو وقعوا ضحايا للاستغلال. وفي معظم الحالات، يأتي هؤلاء الأطفال من المناطق الجنوبية أو من بلدان مجاورة مثل غينيا - بيساو^(٤٦).

(٤٤) نظراً إلى استمرار انخفاض نسبة الإناث إلى الذكور في الهند، تُهزّب الفتيات الصغيرات إلى البلد وتُبعن لاتخاذهن زوجات.

(٤٥) المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، بيانات عام ٢٠١٤.

(٤٦) المصدر: مؤسسة كاريتاس، السنغال.

٤٨ - ولا يوجد في هايتي هياكل استقبال مخصصة للأطفال. ويوضع الأطفال غير المصحوبين مع البالغين الذين أُعيدوا إلى وطنهم في مراكز العبور التي تديرها الحكومة. ولا تستوفي هذه المراكز، بوجه عام، المعايير الدنيا من حيث النظافة الصحية والمياه والغذاء المناسب^(٤٧).

٤٩ - وفي الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥، زاد عدد الأطفال المهاجرين في منطقة أوقيانوسيا من ٤٣٠.٠٠٠ طفل إلى ٦٧٠.٠٠٠ طفل، لكن الهجرة زادت بسرعة أكبر إجمالاً، وهو ما يعني أن الأطفال يشكّلون نسبة من المهاجرين أصغر بقليل مما كانوا عليه قبل ٢٥ عاماً^(٤٨).

رابعاً - الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين في مناطق محددة

٥٠ - يتمثل القاسم المشترك بين جميع الدول تقريباً في عدم وجود معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون غير المصحوبين.

٥١ - وعلى وجه التحديد، فإن الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل التي تنتهك بانتظام في حالة ملتزمي اللجوء من الأطفال غير المصحوبين هي ما يلي: عدم التمييز، مراعاة المصالح الطفل الفضلى، النماء، اكتساب اسم وجنسية، لم تشمل الأسرة، احترام آراء الطفل، الرعاية الصحية والطبية، التعليم، تدابير الحماية الخاصة^(٤٩).

٥٢ - ويشكل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي، ونزع الأعضاء وأشكال العنف الأخرى أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون في باراغواي. وفي دراسة نشرتها منظمة مجموعة القمر الجديد (Grupo Luna Nueva) في عام ٢٠١٥ عن استغلال الأطفال غير المصحوبين جنسياً والاتجار بهم في باراغواي، ذُكرت أصناف شتى من الانتهاكات منها الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، والاتجار بالأعضاء، ومقايسة الفتيات بالحيوانات.

٥٣ - ووفقاً لمعلومات تعود للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، فإن تدفقات الاتجار بالبشر التي تنشأ من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى تقع في الغالب ضمن المنطقة، علماً بأن معظم الضحايا هم من الأطفال. وكشف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن أفريقيا والشرق الأوسط يمثلان نسبة ٦٢ في المائة من مجموع الأطفال المتجر بهم عالمياً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، وهي أعلى نسبة على الصعيد العالمي.

٥٤ - ومن الشائع، في العديد من بلدان المقصد، أن يستدين الأطفال المهاجرون من المتجرين بهم أو المستغلين لهم، الذين يحتفظون بوثائقهم ويلجؤون إلى التهديد والعنف لإخضاعهم. ويُذكر أن الأطفال يتعرضون للاعتداء البدني على أيدي السكان المدنيين والموظفين الحكوميين على حد سواء، كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال الزمبابويين غير المصحوبين في بوتسوانا الذين أدخلوا بطريقة غير قانونية إلى البلد^(٥٠).

(٤٧) المصدر: منظمة الرؤية العالمية، هايتي.

(٤٨) اليونيسيف، *Uprooted*.

(٤٩) المبادئ القانونية الدولية التي تنص على مسؤوليات الدول تجاه الأطفال غير المصحوبين مستمدة من اتفاقيتين رئيسيتين هما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

(٥٠) المصدر: منظمة أرض الإنسان، زمبابوي.

٥٥ - ويتعرّض الأطفال المهاجرون غير المصحوبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستغلال في العمل في وظائف تحول بينهم وبين الالتحاق بالمدارس ولا تتيح لهم الحصول على الرعاية الطبية^(٥١). ووفقاً لليونيسيف، هناك نحو ٤٠.٠٠٠ طفل يعملون في مناجم منتشرة في المناطق الجنوبية من البلاد. ويلقى القبض أحياناً على الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ويُزج بهم في سجون مع البالغين، بسبب عدم وجود سجون للأحداث^(٥٢). وفي ماليزيا، وهي دولة لا تعترف باللاجئين وملتزمسي اللجوء لكونها لم توقع على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، يتعرض الأطفال باستمرار للتحرش على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وألقى القبض على العديد منهم وأودعوا معسكرات احتجاز المهاجرين، حيث لا يوجد أي تفريق بين القُصّر والبالغين^(٥٣).

٥٦ - وفي الهند، حالها في ذلك حال بلدان أخرى في آسيا، يبدأ الاستغلال منذ اللحظة التي يغادر فيها الأطفال منازلهم. وفي طريق رحلتهم إلى المدن، يخشى هؤلاء الأطفال من الوقوع في قبضة الشرطة. وبمجرد مثل هؤلاء الأطفال بين يدي "وكيل" من وكلاء التوظيف، يؤخذون إلى وكالة يظنون فيها إلى حين العثور على عمل لهم. وقد أُبلغ أيضاً عن حالات اعتداء بدني وجنسي على أيدي الوكلاء وأصحاب العمل^(٥٤). وفي بنغلاديش، أُبلغ أيضاً عن حالات اعتداء مماثلة^(٥٥).

٥٧ - ويعترف القانون العام المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين في المكسيك بالأطفال على أنهم أصحاب حقوق ويكفل لهم إعمال واحترام وحماية وتعزيز ما لهم من حقوق الإنسان بصورة وافية. ولذلك، ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية التي يحق لهم التمتع بها بوصفهم أشخاصاً في طور النمو، والتي تحميها وتنصّ عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل. على أنه رغم هذه الأحكام الواردة في القوانين الوطنية والدولية، ثمة بوّنٌ شاسع بين معاهدات حقوق الإنسان والقانون المحلي والممارسة اليومية بإزاء هذه الحقوق.

٥٨ - وفي شيلي، كان أطفال المهاجرين الذين يولدون في البلد مسجلين في السابق كأشخاص عديمي الجنسية لأنهم كانوا يعتبرون، بسبب تفسير متحيز للدستور، أبناء وبنات لأجانب عابرين. وحالياً، لا يطبّق مصطلح "الأجنبي العابر" إلا على السُّيَّاح وأفراد طواقم السفن، ذلك أن أطفال المهاجرين الذين يولدون في شيلي يعتبرون الآن شيليين. بيد أنه لا تزال ترد معلومات تتحدث عن وجود أطفال سجلوا على أنهم أطفال لأجانب عابرين، وهو ما يجرّمهم من الحصول على الجنسية أو هوية رسمية^(٥٦).

٥٩ - وفي بعض الدول الأوروبية كالنمسا، يضطر الأطفال إلى طلب اللجوء من أجل الاستفادة من الخدمات الأساسية والحصول على تمثيل قانوني سريع، يقمّمه في البداية المستشار

(٥١) المصدر: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للعمال الخيرية، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) المصدر: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ماليزيا.

(٥٤) المصدر: منظمة كاريتاس، الهند.

(٥٥) نظراً للكثافة السكانية الإجمالية الكبيرة في آسيا، تأوي القارة العدد الإجمالي الأكبر من الأطفال المهاجرين في العالم. على أن نسبة الأطفال الذين يهاجرون منها ضعيل نسبياً: فمن كل ١١٠ أطفال، يعيش طفل واحد فقط خارج بلد مولده. المصدر: اليونيسيف، *Uprooted*، الصفحة ١٠.

(٥٦) المصدر: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، شيلي.

القانوني في مركز الاستقبال الأولي وتقدمه في وقت لاحق مكاتب الشباب في المقاطعات. وقدّم اللجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة حرية التنقل في عام ٢٠١٥ أكثر من ضعف الأطفال الذين قدموا اللجوء في عام ٢٠١٤؛ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، كان نحو ٧٠ في المائة من الأطفال الذي طلبوا اللجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة حرية التنقل من الذين فروا من مناطق النزاعات في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق^(٥٧).

٦٠- وفي غواتيمالا، لم يُبذل جهد يُذكر لإعمال حق الأطفال في حرية الرأي والتعبير؛ وهناك العديد من العقبات التي تحول دون إعمال هذا الحق، مثل المواقف التسلطية لدى البالغين^(٥٨). وتفتقر غواتيمالا إلى سياسة للهجرة ذات نهج قائم على حقوق الإنسان. ثم إن البلد لم يضع سياسات محددة لحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وخدمتهم ومساعدتهم^(٥٩).

٦١- وثمة في إيطاليا قانون جديد يتوخى تعزيز حقوق الطفل في أن يُستمع إليه في جميع المسائل التي تؤثر فيه. وفي بلجيكا، يكفل قانون اعتمد في عام ٢٠١٦ حق كل طفل غير مصحوب في أن يُستمع إليه، دون حضور والديهم أو الأوصياء القانونيين، للتأكد من قدرة الطفل على التحدث بحرية.

٦٢- وفي صربيا، وبسبب عدم اتخاذ المؤسسات المعنية التدابير المناسبة، يمنع حاجز اللغة الأطفال المهاجرين من شرح أوضاعهم على النحو المناسب. ويجعلهم أيضاً غير قادرين على التعبير عن آرائهم ويمنع السلطات من معرفة ما إذا كان خيارهم للهجرة طوعاً وما هي الأسباب الأساسية التي دفعتهم إلى الهجرة^(٦٠).

٦٣- وفي هندوراس، هناك برنامج مخصص للمهاجرين الأجانب المُصّر، يضم فرقة تقنية مدربة على رعاية أفراد هذه الفئة. على أنه لا توجد سياسة وطنية تتعامل مع مسألة الأطفال المهاجرين؛ ولا يوجد، في حالة العائدين، سوى مركز واحد متخصص لمساعدة الأطفال المهاجرين الهندوراسيين العائدين من الخارج والأطفال بلا وثائق المولدين لأجانب^(٦١).

٦٤- وفي زيمبابوي، تأخذ سياسات الهجرة في الاعتبار حماية حقوق المهاجرين، ولكن التنفيذ العملي لهذه السياسات لا يزال يشكل تحدياً.

خامساً- الاعتبارات الجنسانية

٦٥- لم تقدّم الدول أية معلومات توضح فيها انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون، ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بالانتهاكات ذات الدوافع الجنسانية.

(٥٧) اليونيسيف، *Uprooted*، الصفحة ١١.

(٥٨) المصدر: منظمة Casa Alianza، غواتيمالا.

(٥٩) المصدر: مديرية البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان، وكيل حقوق الإنسان Directorate of Human Rights Research، Office of the Human Rights Advocate، غواتيمالا.

(٦٠) المصدر: أمين المظالم الوطني لصربيا.

(٦١) المصدر: ردود هندوراس على استبيان اللجنة الاستشارية بشأن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان.

٦٦- وثمة عدد قليل من الدول التي تقدّم حلولاً شاملة، من قبيل الحلول التي تشمل توفير السكن المنفصل والمأمون للذكور والإناث، ومرافق منفصلة للاغتسال، وتدابير أمنية خاصة لتحسين سلامة المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يعد تقديم المعلومات عن العنف الجنساني وسبل الإبلاغ عنه إحدى أكبر أوجه القصور التي تعترى جميع الدول الأعضاء المشمولة بهذا التقرير. ويزيد هذا الوضع من حالة عدم الإبلاغ عن التجاوزات ويتيح لمرتكبي هذه التجاوزات التصرف دون أن يطالهم العقاب^(٦٢).

٦٧- وتخلّف الهجرة الدولية تأثيراً متبايناً بحسب نوع الجنس في المكسيك. فعلى سبيل المثال، أفادت مراهقة من إثنية *مايا مام* في مقابلة أجريت معها بأن استراتيجيتها لتفادي التعرض للإيذاء الجنسي هو الطلب من أحد المسافرين معها بأن يقدمها أمام الآخرين على أنها صديقتها، ولكي يتظاهر بذلك طلب أن تدفع له مقابل^(٦٣). وفضلاً عن ذلك، لا يستهدف العنف القائم على نوع الجنس المرأة الطبيعية من ناحية الشهوة الجنسية فقط، فقد سُجّل أيضاً حدوث حالات تمييز واضطهاد ضد الأطفال المثليين والمثليات وذوي الميل الجنسي المزدوج ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس^(٦٤).

٦٨- ويشكّل العمل في الخدمة المنزلية إحدى الوظائف الشائعة في أوساط المهاجرات في المكسيك، اللاتي تقل أعمار الغالبية العظمى منهن عن ١٨ عاماً. ومعظم هؤلاء المهاجرات القادمات من غواتيمالا ينتمين في الغالب إلى السكان الأصليين. وفضلاً عن ذلك، فقد تعرّضت هذه الفئة المستضعفة للاستغلال في العمل وحرمت من الحد الأدنى لحقوق العمال، مثل العقد القانوني ورخصة الإقامة القانونية. وفي هذا السياق، من المستحيل تقريباً على الفتيات المهاجرات الحصول على الإقامة المؤقتة أو الدائمة، بسبب التكاليف المترتبة على ذلك وبسبب مصالح أرباب عملهن^(٦٥).

٦٩- وسجّلت السلطات في غواتيمالا أن خطر التعرض للاغتصاب في الكثير من الحالات، مرتفع جداً بحيث يلجأ المتجرون أنفسهم، من أجل منع وقوع الحمل، إلى إجبار المراهقات على أخذ حقن منع الحمل قبل الانطلاق في رحلتهم^(٦٦). وفي أمريكا الوسطى، معظم الأطفال المهاجرين إلى الشمال ذكور، لكن عدد الإناث زاد في الآونة الأخيرة.

٧٠- وفي حالات الاستغلال الجنسي، تشكل الفتيات معظم الضحايا. فعلى سبيل المثال، تمثّل الفتيات غالبية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين في إيطاليا القادمين من نيجيريا الذين يُدعى أنهم يقعون ضحايا الاتجار والاستغلال^(٦٧).

٧١- وفي السنغال، ثمة فرق واضح وفق اعتبارات جنسانية بين مناطق العبور و/أو المقصد. وبالتالي، فالهجرة المرتبطة بالعمل المنزلي تتألف في الغالب من إناث مهاجرات، أما الهجرة

(٦٢) المصدر: معلومات مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى اللجنة الاستشارية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٦٣) Center for Gender & Refugee Studies, *Childhood and Migration in Central and North America: Causes, Policies, Practices and Challenges* (San Francisco, February 2015), p. 166

(٦٤) المصدر: المنسق العام للجنة المعنية بمساعدة اللاجئين في المكسيك.

(٦٥) المصدر: مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان - Fray Matías de Córdova Human Rights Centre.

(٦٦) المصدر: منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، غواتيمالا.

(٦٧) المصدر: مؤسسة كاريتاس، السنغال.

المرتبطة بالوظائف التي تتطلب القوة البدنية فتتألف في الغالب من ذكور. وتفيد البيانات المتاحة في السنغال بأن موجات الهجرة بات يغلب عليها العنصر النسوي أكثر فأكثر. فالفتيات السنغاليات يمثلن ثلثي ضحايا الاتجار.

٧٢- وفي إحدى حالات الهجرة وفق نوع الجنس الأشد خطورة أن أكثر من ٢٠.٠٠٠ امرأة وشابة (ما بين ١٢ و ٢٥ عاماً في الغالب) من نيبال تمزّبت سنوياً إلى الهند للعمل المنزلي أو للعمل الجنسي وللزواج^(٦٨). وفي الآونة الأخيرة، جرى إنقاذ فتيات لا تزيد أعمارهن عن ثماني سنوات من المتاجرين بهم. وبعض الفتيات يختطفن من بيوتهن ومجتمعاتهن لاسترقاقهن جنسياً في بيوت الدعارة في بنغالور ودلهي وسيليجوري وكولكاتا ومومباي. ويعمل نحو ٢٠٠.٠٠٠ فتاة من نيبال في بيوت الدعارة في الهند^(٦٩).

٧٣- وخلص استقصاء لعام ٢٠١٦ في الجمهورية العربية السورية، أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والجامعة الأمريكية في بيروت ومنظمة سوا للتنمية والمساعدة، إلى أن أكثر من ثلث اللاجئات من النساء والفتيات الذين تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاماً والبالغ عددهن ٢٤٠٠ لاجئة تزوجن قبل بلوغهن سن ١٨ عاماً. ويوجد حالياً نحو ٢٤ في المائة من الفتيات اللاجئات، الذين تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٧ عاماً، متزوجات. وقبل اندلاع النزاع الحالي المدبر، كان زواج الأطفال أقل شيوعاً بكثير عند السوريين. وتبيّن بعض التقديرات أن معدلات زواج الأطفال زاد في أوساط السوريين اللاجئيين بأربع مرّات عما كانت عليه عند السوريين قبل الأزمة^(٧٠).

سادساً- التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الدول

٧٤- لكي يتسنى اتخاذ القرارات بصورة فعالة وضمان الحقوق القانونية للأطفال المهاجرين، تتعاون العديد من البلدان مع آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات بما يشمل سلطات الإدارة العامة الاتحادية والمنظمات الدولية وأعضاء الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وثمة إجراءات شتى تتيح التقاء الوزراء والوكالات الحكومية والمؤسسات المحلية بغرض تبادل المعلومات والتعاون في إدارة مسألة الأطفال المهاجرين. وهذه الإجراءات، في كثير من الحالات، ليست فعالة ولا مصممة من منظور حقوق الإنسان.

٧٥- ويركز التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية على مسألة القبض على الأطفال وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما يفسّر عدم اعتبار الأطفال طرفاً من الأطراف ذات المصلحة. وكثيراً ما تغيب الحاجة إلى الحماية في تحليل الأوضاع التي تجعل الأطفال عرضة للخطر. ولذلك، فإن منح مركز اللاجئ ليس خياراً في معظم الحالات، رغم الأسباب المشروعة التي قد تجعل الأطفال مؤهلين للحصول عليه. ومن النادر جداً أن يركز التعاون الدولي على جانب الوقاية^(٧١).

(٦٨) المصدر: مؤسسة كاريتاس، الهند.

(٦٩) المرجع نفسه.

(٧٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "New study finds child marriage rising among most vulnerable Syrian refugees"، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاحة على العنوان <http://www.unfpa.org/news/new-study-refugees>

finds-child-marriage-rising-among-most-vulnerable-syrian-refugees#sthash.bPOVvkBs.dpuf

(٧١) المصدر: منظمة الرؤية العالمية، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٦- وعلى الصعيد الإقليمي، فإن المكسيك جزء من المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة. وهو منتدى إقليمي متعدد الأطراف يُعنى بالهجرة الدولية في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية، ويعالج القضايا المتعلقة بالبلدان الأصلية وبلدان عبور ومقصد وعودة المهاجرين. وقد شكّل أعضاء المؤتمر الإقليمي فريقاً مخصصاً معنياً بالأطفال المهاجرين من أجل اتخاذ إجراءات فورية وتعزيز الحماية الفعالة لصالح الأطفال المهاجرين غير المصحوبين طوال جميع مراحل الهجرة. على أن الجهود المبذولة، رغم أهميتها، لم تسفر عن آثار ملموسة تذكر.

٧٧- وفي المكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، لا تتضمن المعاهدات الإقليمية التزامات محددة تقع على عاتق بلدان العبور أو المقصد فيما يتعلق بضمانات حماية الأطفال في عمليات الهجرة، مثل حظر الاحتجاز ومراعاة الأصول القانونية ومبدأ مصالح الطفل الفضلى^(٧٢). وقد اضطلعت هيئات إقليمية، مثل منظومة تكامل أمريكا الوسطى ولجنة مديري الهجرة لبلدان أمريكا الوسطى^(٧٣)، بدور حيوي في إرساء حوار بشأن النهج المناسب إزاء الهجرة وفي تنفيذ القرارات الإقليمية ذات الصلة. بيد أنه رغم تشجيع الاتفاقات الإقليمية المتعلقة بحرية التنقل عبر الحدود (اتفاق بلدان أمريكا الوسطى الأربعة بشأن مراقبة الحدود واعتماد تأشيرة واحدة في أمريكا الوسطى) على التنقل داخل المنطقة، فمن الضروري بذل مزيد من الجهود لحماية الحقوق بصورة فعالة وتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالهجرة في مجتمع أمريكا الوسطى.

٧٨- وفي عام ٢٠١٤، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان رأياً استشارياً (OC-21/14) بشأن الحقوق والضمانات المكفولة للأطفال في سياق الهجرة و/أو للأطفال المحتاجين إلى حماية دولية، وذلك رداً على طلب قدمته في عام ٢٠١١ الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة في ذلك الوقت، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها مجموعة من الدول أمام منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بموقف مشترك بشأن مسألة متصلة بحماية حقوق الإنسان في المنطقة. وهذا الرأي الاستشاري تطوّر إقليمي هاماً يتيح مبادئ توجيهية مبتكرة لتحديد نطاق حقوق ومصالح الأطفال المهاجرين وسبل توسيع هذا النطاق.

٧٩- وفي أوروبا، هناك تعاون مؤسسي إلى حد ما بغرض حماية الأطفال غير المصحوبين الذين يلتمسون اللجوء. وتدعو لائحة دبلن الثالثة المتعلقة بلمّ شمل الأسر إلى التعاون على أساس تناول كل حالة على حدة.

٨٠- وفي الجنوب الأفريقي، فقد كُثفت الجهود وذلك بتنفيذ مشاريع مشتركة بين ثلاثة من بلدان الجنوب الأفريقي. فعلى سبيل المثال، تقوم منظمة أرض الإنسان - ألمانيا بتمويل حملة "الوجهة المجهولة" التي يجري تنفيذها في جنوب أفريقيا وزمبابوي وموزامبيق. على أن الجهود وأوجه التنسيق الإقليمية في حاجة إلى تطوير كبير من أجل حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين^(٧٤).

(٧٢) المصدر: مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان Fray Matías de Córdova Human Rights Centre.

(٧٣) هذه اللجنة عبارة عن مبادرة أطلقها المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة.

(٧٤) المصدر: منظمة أرض الإنسان، زمبابوي.

سابعاً - دور المجتمع المدني

٨١- عملت العديد من البلدان التي تواجه مشاكل خطيرة في مجال الهجرة على تعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تعترف الدول بالعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني من أجل خدمة الأطفال المهاجرين ومساعدتهم وتوجيههم فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم الأولية أو الأساسية، وكذلك من أجل تعزيز حقوقهم الإنسانية. لكن من جهة أخرى، لا تزال بعض التقارير، مثل التقرير الذي قدمته مؤسسة كاريتاس - ميانمار، ترى عدم وجود تعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومنظمات الأمم المتحدة.

٨٢- ويضطلع المجتمع المدني بدور بارز في كشف مشكلة انعدام الأمن، وفي توفير الخدمات، وتنظيم شبكات مؤسسية ذات الخبرة في مجال الهجرة، فضلاً عن الاضطلاع بدور المراقب لضمان كفاءة جميع الحقوق الأساسية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين من جانب الدول.

٨٣- ويبدل المجتمع المدني مساعيه في مجال الوقاية من أوجه الاعتداء والإهمال والعنف والاستغلال التي يتعرض لها الأطفال والتصدي لها؛ ويعمل على كفاءة حصول الأطفال على الوثائق القانونية وإيجاد حلول دائمة تلي احتياجاتهم المحددة بما يراعي مصالحهم الفضلى. وتقدم العديد من المنظمات المساعدة التعليمية والطبية والدعم النفسي - الاجتماعي والغذاء والمأوى وإمدادات المياه وخدمات الإصحاح. بل إن بعض المنظمات غير الحكومية رفعت دعاوى قضائية بخصوص انتهاكات خطيرة ارتكبتها جهات حكومية.

٨٤- وهناك منظمات غير حكومية دولية وشبكات عالمية، مثل منظمة Casa Alianza والشبكة الدولية للقضاء على بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية، تعمل على تعزيز برامج التدريب الموجهة إلى موظفين وخبراء من الشرطة ومن أوساط العمل الاجتماعي ومن السلطات المكلفة برعاية الشباب بشأن التدابير اللازمة لحماية الأطفال اللاجئين من الاتجار والاستغلال الجنسي وبشأن حماية حقوق الإنسان بوجه عام.

٨٥- لقد اكتسب المجتمع المدني خبرة كبيرة في مجال الاتصال والتوعية بحقوق الإنسان المكفولة للأطفال المهاجرين. وبناء عليه، فقد سعت منظمات المجتمع المدني إلى الوصول إلى المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والأطفال ووسائط الإعلام المجتمع بوجه عام لنقل آرائها عن الوضع السائد ولإحداث تغييرات هيكلية والتأثير على السياسات العامة.

٨٦- وقد حققت المنظمات غير الحكومية مستوى من التنسيق والتعاون بشأن قضايا الهجرة أفضل بكثير من الدول. ومن ذلك على سبيل المثال، تعمل مؤسسة كاريتاس مع المنظمات الحكومية والدولية لحماية الأطفال. وتشمل قائمة شركاء مؤسسة كاريتاس وزارات وطنية والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. والشبكة الإقليمية للمنظمات المدنية للهجرة عبارة عن شبكة منظمات وأفراد المجتمع المدني من ١١ بلداً في أمريكا اللاتينية يشاركون أيضاً في المنتديات العالمية.

٨٧- وفي أفريقيا، تعمل منظمة المجتمع المدني أرض الإنسان بوصفها هيئة جامعة لكل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل، في زيمبابوي على سبيل المثال. فمنظمة أرض الإنسان - زيمبابوي، تنسق الأنشطة بشأن سبل حماية حقوق الأطفال المهاجرين وتقدم المشورة للحكومة بهذا الخصوص. وتتولى رصد وتقييم جميع الأنشطة في تقارير دورية عن حالة حقوق الطفل في زيمبابوي، وترسل هذه التقارير إلى لجنة حقوق الطفل، وإلى مجلس حقوق الإنسان

على سبيل الإسهام في عمليات الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها، وإلى لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، وإلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي^(٧٥).

٨٨- وتعمل الرابطة الاتحادية المعنية باللاجئين القُصّر غير المصحوبين على تحسين الوضع القانوني للأطفال الذين يصلون إلى ألمانيا وليس لهم وصي يقدم لهم الدعم. وتنفذ الرابطة مشروعاً يرمي إلى تعزيز الاندماج الفعال للاجئين الشباب في ألمانيا. وثمة العديد من العقبات التي كثيراً ما تعوق اندماج هؤلاء الشباب. ومع ذلك، يتمكن العديد منهم من العيش حياة اجتماعية مفعمة بالحياة ومن تحقيق أهدافهم الشخصية^(٧٦).

ثامناً - أفضل الممارسات

٨٩- في إيطاليا، شُرع في عام ٢٠١٥ تنفيذ نظام استقبال جديد يهدف إلى إقامة مراكز استقبال للمساعدة الأولية مخصصة للأطفال المهاجرين. وإجراءات الرعاية الصحية الأولية التي تتخذ لصالح الأطفال الذين يصلون إلى إيطاليا هي إجراءات عادية تهدف إلى تحديد المشاكل الجسدية والنفسية المحتملة في مراحل مبكرة جداً من أجل توفير الرعاية الصحية والدعم التعليمي اللائمين أثناء المرحلة المتبقية من إجراءات الاستقبال. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي اللائمين بسبب حالة الإجهاد النفسي والبدني والصدمات التي تخلفها رحلة الأطفال المهاجرين والتجارب الشخصية القاسية التي تعرضوا لها أثناءها. وقد أقر البرلمان الإيطالي مؤخراً قانوناً جديداً بشأن حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

٩٠- وفي بعض البلدان، يُعيّن مرشدون اجتماعيون أو أوصياء أو مربون أو ممثلون قانونيون للأطفال المهاجرين غير المصحوبين قبل الشروع في إجراءات اللجوء. ويضطلع هؤلاء الأشخاص بدور مرافقة الطفل من لحظة تقديم الطلب (المقابلة الأولى) طوال عملية التماس اللجوء برمتها إلى حين صدور القرار النهائي وتنفيذه^(٧٧). ويتمتع للأطفال ملتمسو اللجوء، بمقتضى القانون، بإمكانية الحصول على المعلومات القانونية من البداية.

٩١- وفي العديد من البلدان، تقع على مديري مراكز اللجوء مسؤولية توفير التعليم والخدمات الأخرى لتعهد مهارات الأطفال وتطويرها. وتنص بعض القوانين الوطنية المتعلقة بالتعليم على ضمانات تكفل المساواة في الحصول على التعليم لكل المهاجرين على جميع المستويات. فألمانيا، على سبيل المثال، وجهة مرغوبة للأطفال المهاجرين بسبب الدعم الذي يحصلون عليه والمعاملة الخاصة التي تعاملهم بها السلطات المكلفة برعاية الشباب^(٧٨).

٩٢- وفي أذربيجان، تقدم بعض مراكز الإيواء الطعام ثلاث مرات في اليوم، وتوفر رعاية طبية خاصة، ومكان السكن، وفصول تعليم اللغة المحلية. وعلاوة على ذلك، يحق لممثلي مفوضية حقوق الإنسان دخول أي مركز من المراكز السكنية دون إخطار مسبق وتقديم

(٧٥) المصدر: منظمة أرض الإنسان، زمبابوي.

(٧٦) المصدر: الشبكة الدولية للقضاء على بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية، ألمانيا.

(٧٧) في الولايات المتحدة، يُتاح التمثيل القانوني للأطفال في حالات معينة فقط. ولم تنضم الولايات المتحدة إلى اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، يتمتع الأطفال بالحق في أن يمثلهم محام في الإجراءات القانونية، وهناك برامج شتى متاحة لمساعدتهم.

(٧٨) المصدر: الشبكة الدولية للقضاء على بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية، ألمانيا.

توصيات يتعيّن تنفيذها في غضون فترة محددة من الزمن. ومع ذلك، لا يتلقى كل طفل مهاجر غير مصحوب معاملة لائقة تتم عن الاحترام في أذربيجان.

٩٣- وفي بعض البلدان، مثل الدانمرك، فإن المؤسسة التي توفر السكن والمأوى للأطفال المهاجرين غير المصحوبين هي ذات المؤسسة التي ترعى الأطفال المحتاجين من أهل البلد. وهذا هو الحال السائد في إسبانيا أيضاً، حيث يعيش الأطفال المهاجرون في أغلب الأحيان في مراكز مع الأطفال الإسبانيين المحتاجين إلى الحماية.

٩٤- وفي ليتوانيا، يكون التنسيق بين المؤسسات الحكومية أكثر كفاءة عندما يتعلق الأمر بإعادة الأطفال المهاجرين، دون منح الأولوية لرغبة الطفل ودون أن تراعي على الوجه الصحيح الوضع الذي قد يواجهه الطفل في بلده الأصلي. وفي حالة عدم إعادة الطفل المهاجر غير المصحوب إلى بلده، تمنح له رخصة إقامة مؤقتة صالحة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة^(٧٩).

٩٥- وفي بلجيكا، وافق البرلمان الفلمندي على تنفيذ المرسوم المتعلق بالرعاية المتكاملة للشباب والذي تخلى عن التمييز بين الأطفال ملتمسي اللجوء وغيرهم من الأطفال، ويمنح الحقوق ويكفل وضعاً قانونياً لجميع الأطفال المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم وسيرته الشخصية.

٩٦- وينطبق القانون الاتحادي لحماية الأطفال في ألمانيا على جميع الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن ١٨ سنة. وبذلك فهو يشمل الأطفال المهاجرين غير المصحوبين. وتتولى السلطات المحلية المكلفة برعاية الشباب مسؤولية اتخاذ الإجراءات المحددة لكفالة رفاه الأطفال. لكن بمجرد بلوغ الشخص ١٨ عاماً من العمر، تصبح تدابير الحماية الشاملة غير قابلة للتطبيق^(٨٠).

٩٧- ووفقاً للمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، فإن احتجاز الأطفال المهاجرين غير المصحوبين يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، على الرغم من وجود استثناء في بعض البلدان، مثل بلجيكا: فإذا وصل طفل إلى الحدود ولم يتسن التأكد من سنه أمكن احتجازه لمدة ثلاثة أيام عمل (قابلة للتمديد ثلاثة أيام عمل أخرى في حالات استثنائية). ومتى ثبت أن الشخص دخل مرحلة البلوغ، يُنقل إلى مركز المراقبة والتوجيه في غضون ٢٤ ساعة.

٩٨- ونادراً ما تحظى الفتيات المهاجرات بمعاملة خاصة. على أنه لوحظ اتخاذ تدابير محددة في أذربيجان، فقد استعانت دائرة الهجرة بإناث يتكفلن باستجواب الضحايا من الإناث.

٩٩- وفي مبادرة لاستعادة الثقافة والهوية الوطنية للمهاجرين الأذربيجانيين، التقى أمين المظالم في أذربيجان مع ممثلي الشتات الأذربيجاني في النرويج وبراغ، وتبرع بكتب دراسية لمرحلة التعليم الثانوي وبمنشورات تتناول التاريخ والأدب الأذربيجاني^(٨١).

١٠٠- ونقّدت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاريع وقائية وإمائية في بلدان أخرى، القصد منها هو معالجة حالة القُصّر غير المصحوبين الذين يرغبون في السفر إلى الاتحاد الأوروبي. فقد أطلقت إسبانيا مشروعاً يسعى إلى منع الهجرة غير الشرعية من السنغال؛

(٧٩) المصدر: أمين المظالم في ليتوانيا.

(٨٠) المصدر: الشبكة الدولية للقضاء على بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية، ألمانيا.

(٨١) المصدر: أمين المظالم في أذربيجان.

وأطلقت سلوفينيا مشروعاً ثنائياً في أذربيجان؛ وأوفدت بلجيكا عدة بعثات توعوية إلى البلدان الأصلية لمجموعات كبيرة من المهاجرين. وأطلقت هولندا مشروعاً ثنائياً في أفغانستان.

١٠١- وتمتع المكسيك بقدره مؤسسية محددة لحماية الأطفال المهاجرين. فالنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، يعمل من خلال برنامج حماية الطفل ونمائيه المتكامل على تنسيق العمليات الاستراتيجية الرامية إلى منع الأطفال غير المصحوبين من الهجرة وعلاج الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ويشرف على هذه العمليات.

١٠٢- وتعكف بعض البلدان الأوروبية على تنفيذ نظام استقبال واضح المعالم، مزود بمياكل متخصصة للغاية ومرافق خاصة. ومن ذلك على سبيل المثال، لدى دائرة الهجرة الدانماركية فريقين متخصصين في إجراء مقابلات مع الأطفال غير المصحوبين. ويتمتع الأطفال المهاجرون في إسبانيا، سواء كانوا مصحوبين أم لا، بنظام يلزم الإدارة بمراعاة المصالح الفضلى للطفل في جميع الإجراءات التي تخصه.

١٠٣- ونظام رعاية الشباب عبارة عن شبكة من المنظمات تتبع هيكل السلطات الإقليمية في بلجيكا، رغم كونه نظاماً خاصاً. وتقوم المنظمات غير الحكومية بنفسها، من خلال هذا التنظيم، باستحداث الخدمات، لكنها تحظى باعتراف الحكومة وتتلقى التمويل منها. ويمكن إحالة أي طفل، بغض النظر عن سنه ومرحلة عملية الاستقبال التي بلغها، إلى مصالح رعاية الشباب في أي وقت، شريطة أن تكون لهم "احتياجات خاصة" تعترف بها السلطات.

١٠٤- وفي السلفادور، توجد آلية رسمية للتواصل مع الأطفال من أجل أخذ آرائهم بعين الاعتبار. وفضلاً عن ذلك، يتعامل موظفون متخصصون من المجلس الوطني للأطفال والمراهقين مع الأطفال العائدين في مرحلة الاستقبال ويجرون معهم المقابلات لمعرفة آرائهم ومشاكلهم واحتياجاتهم^(٨٢).

١٠٥- وفي إيطاليا، أصبحت التأشيرات للدواعي الإنسانية تُمنح الآن للأطفال المستضعفين الذين لم يحصلوا على وضع اللاجئ. وهذه التأشيرات الإنسانية يجيزها القانون الإيطالي.

١٠٦- وفي اليونان، ثمة سياسة وتدابير تشريعية جديدة تسمح بإتاحة التعليم لـ ٨٠.٠٠٠ طفل لاجئ ومهاجر. واستحدثت أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ مكان إيواء لائق بالأطفال، واستحدثت مرافق مدرسية وتعليمية جديدة لتمكين الأطفال والمراهقين غير المصحوبين من الحصول على التعليم بلغتهم الأصلية^(٨٣).

تاسعاً - توصيات

١٠٧- تقع على عاتق بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد جميعها، من منظور حقوق الإنسان، نفس المسؤولية عن حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين. فحقوق الإنسان المكفولة للأطفال ليس لها جنسية ولا حدود. وهجرة الأطفال وتعرضهم للعنف

(٨٢) المصدر: ردود السلفادور على استبيان اللجنة الاستشارية بشأن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان.

(٨٣) المصدر: معلومات مقدمة من ممثل اليونان إلى اللجنة الاستشارية، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

أمران مترابطان ارتباطاً وثيقاً، وهما في الغالب حلقة من سلسلة متصلة تبدأ في البلد الأصلي وتستمر في بلدان العبور وبلد المقصد.

١٠٨- وقد شدد الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال على الصلة المقلقة بين الهجرة والعنف، على النحو المفصل في هذا التقرير. لذا، فالدول مدعوة للاستجابة على نحو وقائي وفعال لشتى أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون، وبالأخص عند السفر بمفردهم. ومن الملح ضمان عدم إفلات مرتكبي أعمال العنف هذه المنافية لأحكام المعاهدات الدولية من العقاب.

١٠٩- وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعزز دول المنشأ جهودها على صعيد العمل التشريعي والإداري والسياسي وعلى صعيد الميزانية لمنح الأولوية الكاملة لإعمال حقوق أطفالها، على اعتبار أن عدم تحقيق الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والتعليم والتدريب للعمل والحماية الخاصة من جميع أشكال العنف والتمييز، هو السبب الرئيسي الذي يجعل الأطفال يقررون مغادرة بلدانهم. فالالتزامات التي قطعها الدول بكفالة تمتع أطفالها بحقوق الإنسان يجب أن تصحبها ميزانية حقيقية وكافية، والأكثر من ذلك كله أن تكون مقترنة بزيادة الاستثمارات في التعليم عالي النوعية ودعم الأسر التي ترعى أبناءها في ظروف غير مواتية. وينبغي مراجعة وتعزيز نظم الحماية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفي معظم الحالات، لا تكمن المشكلة في قصور التشريعات أو البرامج المصممة لحماية الأطفال المهاجرين، وإنما في عدم التطبيق الفعال^(٨٤).

١١٠- وينبغي أن يكون مبدأ مراعاة المصالح الفضلى للطفل هو المبدأ الذي يُسترشد به لدى تصميم وتنفيذ سياسات الهجرة، وينبغي أن تشمل ميزانية الوكالات الحكومية الرئيسية تمويلًا يغطي المسائل المتعلقة بهجرة الأطفال. وثمة التباس بشأن مفهوم تطبيق مبدأ مراعاة المصالح الفضلى للطفل تطبيقاً فعالاً، وغالباً ما يساء تفسيره؛ ومن المهم بالتالي تقديم التوجيه بشأن التطبيق الفعال لهذا المبدأ. وينبغي أن يعهد فوراً بالمسؤولية عن رعاية الأطفال غير المصحوبين إلى السلطات الوطنية المعنية بحماية الطفل وألا تترك لموظفي مراقبة الحدود أو الموظفين الأمنيين أو لسلطات الهجرة.

١١٢- وعلى الدول التخلص من جميع الفروق بين الظروف المعيشية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين وتلك التي يعيشها الأطفال الذين تقع المسؤولية عنهم على السلطات المكلفة بالرعاية. وينبغي ألا يتعرض الأطفال المهاجرون غير المصحوبين للتمييز مجرد كونهم مهاجرين.

١١٣- وينبغي اتخاذ تدابير لتغيير التصورات السلبية إزاء حركات الهجرة بغية وضع حد لتجريم المهاجرين. وفي العديد من البلدان، لا تزال المسائل المتعلقة بالهجرة تعالج من منظور أولويته حماية الحدود وتوفير الأمن وليس حماية حقوق الإنسان.

١١٤- وينبغي للدول التوفيق بين القانون المحلي والمعايير الدولية. وينبغي إعادة تنظيم الممارسات والقوانين التي تجاوزها الزمن. وثمة العديد من البلدان التي لم تبدأ بعد في إعمال الحقوق الفردية المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل: فاللوائح التي تنظم أسباب الطرد

(٨٤) المصدر: جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، المكسيك.

والإجراء الخاص بتطبيقها، على سبيل المثال، قد لا تذكر الأطفال على وجه التحديد. بينما تفتقر التشريعات المتعلقة بحماية الطفل في العديد من البلدان إلى نهج يراعي الوضع الخاص للأطفال المهاجرين غير المصحوبين. وأحد سبل تطبيق مبدأ مراعاة المصالح الفضلى للطفل تطبيقاً عملياً هو الإقرار بأن احتجاز طفل بسبب كون أحد أبويه مهاجراً ليس من مصالح الطفل الفضلى على الإطلاق.

١١٥- وينبغي للدول أن تنشئ لجاناً بمهمة واضحة بما يتيح للشركاء من بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد الالتقاء وعرض القضايا والإشكالات ذات الاهتمام المشترك، ولتحسين التنسيق بغية زيادة حماية حقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين حماية فعالة وكافية.

١١٦- وتشجّع الدول على أن تراعي، أثناء معالجتها طلبات لجوء الأطفال، أشكال الاضطهاد التي يعاني منها الأطفال تحديداً حق المراعاة، بما فيها الاتجار بالأطفال وغير ذلك من أشكال الاستغلال والعنف التي يتعرّض لها الأطفال.

١١٧- وينبغي بذل جهود على جميع مستويات الهجرة ونظام الاستقبال بغية استخدام موظفين تلقوا تدريباً محدداً في التعامل مع الأطفال وفي حقوق الطفل. وينبغي للدول أن تنظم وتنفذ تدريباً منتظماً للموظفين في التعامل المناسب مع الأطفال غير المصحوبين.

١١٨- وينبغي للدول أن تكفل تزويد مراكز الدعم التي تقوم مقام جهة الاتصال الأولى بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بمرافق إيواء مأمونة مخصصة لإيواء الأطفال غير المصحوبين حصراً.

١١٩- وينبغي للدول أن تزود المراكز التي تمنح الأولوية للاندماج الاجتماعي ببرامج لصالح الأطفال المهاجرين. وينبغي أن تتوخى كذلك تنفيذ أنشطة من قبيل تعليم اللغة، ودروس في سبل الاندماج، والدعم التعليمي، والبرامج التثقيفية، والإعداد على أسلوب العيش باستقلالية.

١٢٠- وينبغي للدول أن تقدم للأطفال المهاجرين المعلومات المناسبة لأعمارهم وحالتهم الثقافية، باستخدام لغة بسيطة وواضحة؛ وينبغي دعمهم بخدمات الترجمة الفورية إذا لزم الأمر.

١٢١- وينبغي للدول أن تعالج بسرعة وبفعالية أي طلب لجوء أطفال غير مصحوبين؛ وينبغي إسكان هؤلاء الأطفال في أثناء ذلك في مأوى مجهّز وفقاً للمعايير الدولية.

١٢٢- وتشجّع اللجنة الاستشارية الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الرعاية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بعد بلوغهم سن الرشد بغية دعم انتقالهم إلى مرحلة البلوغ في البلد المضيف أو الاستقبال.

١٢٣- وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تأخذ الدول شتى فئات الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وخصائصهم وأوضاعهم بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج الرامية إلى إعمال حقوقهم الإنسانية. على أن هذا التصنيف لا ينبغي أن يعني تخليها عن الأخذ بنهج شمولي إزاء حقوق الأطفال.

١٢٤- ويجب أن تكون حقوق الأطفال المهاجرين حقوقاً ملموسة وليس مجرد تصريحات. ويجب أن يكون تطبيقها قابلاً للقياس وأن تسري على بلدان المنشأ وبلدان المصدر وبلدان المقصد وعلى عملية الإعادة، باستخدام مؤشرات محددة. وفيما يلي الحقوق والمبادئ التي تحدد المؤشرات التي يتعين استخدامها:

- (أ) مراعاة المصالح الفضلى للطفل؛
- (ب) الاعتراف بالطفل على أنه صاحب حقوق؛
- (ج) المساواة أمام القانون وعدم التمييز؛
- (د) الحياة؛
- (هـ) البقاء والنماء؛
- (و) الحصول فعلياً على المساعدة القانونية وعلى ضمانات؛
- (ز) المشاركة وإبداء الرأي؛
- (ح) السرية؛
- (ط) عدم الاحتجاز وعدم الإعادة؛
- (ي) افتراض عدم بلوغ سن الرشد؛
- (ك) مبدأ منع عدم الوقوع ضحية ثانية؛
- (ل) مبدأ الاستقلالية التدريجية؛
- (م) مبدأ الحماية والمساعدة القنصلية؛
- (ن) مبدأ عدم تقييد منح الحقوق؛
- (س) مبدأ أولوية العناية.